

1 April 2008

Arabic

Original: English

اجتماع الدول الأطراف

الاجتماع الثامن عشر

نيويورك، ١٣-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

مشروع الميزانية المقترحة للمحكمة الدولية لقانون البحار لفترة السنتين

٢٠٠٩-٢٠١٠

من إعداد المحكمة

مقدمة

١ - نظرت المحكمة، أثناء دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في الفترة من ٣ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وأقرتها. ووفقا للنظام المالي للمحكمة، فقد جرى إعداد الميزانية باليورو؛ وهي تغطي فترة مالية مدتها سنتان وقسمت إلى أجزاء وأبواب.

٢ - وتماشيا مع الممارسة المتبعة، تستند احتياجات ميزانية المحكمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ إلى ما يلي: (أ) حجم العمل القضائي المتوقع؛ (ب) العمل الإداري للمحكمة؛ (ج) تشغيل مقر المحكمة.

٣ - كما يتطلب النظر في موارد الميزانية اللازمة لبرنامج عمل المحكمة وإدارتها مراعاة كون المحكمة، بوصفها جهازا قضائيا أنشئ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مسؤولة عن تسيير شؤونها الإدارية والمالية الخاصة بها.

٤ - وتتبع ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ نهج النمو الصفري عموما بالمقارنة بالقيمة المعادلة باليورو لميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وثمة انخفاض في بنود الميزانية فيما يتعلق



بالبدلات السنوية للقضاة، والتكاليف العامة للقضاة، ورد الضرائب الوطنية، وبدل التمثيل، والتغييرات في أماكن العمل (انظر الفقرات ١٧ و ٣٦ و ٤٧ و ٥٦ و ٦٥ و ٨٤). وترجع الزيادة إلى أسباب خارجة عن سيطرة المحكمة حيث أنها ناتجة عن التغير في التكاليف القياسية للمرتبات بالأمم المتحدة، واعتماد مخصصات إضافية للمعاشات التقاعدية لثمانية قضاة، و حدوث ارتفاع في بدل الإقامة اليومي المطبق في هامبورغ، والتضخم والتغييرات في أجور المترجمين التحريريين والشفويين ومدوني المحاضر الحرفية الذين يعملون لحسابهم الخاص (انظر الفقرات ١٦ و ٢١ و ٤١ و ٤٢ و ٥٤ و ٦٤ و ٦٦ و ٦٧ و ٧١ و ٧٢ و ٧٤-٧٧ و ٨٠ و ٨١ و ٨٣ و ٨٦-٨٨ و ٩١).

٥ - وفي عام ٢٠٠٧، نظرت المحكمة في قضيتين جديدتين هما: قضية هوشينمارو (اليابان ضد الاتحاد الروسي) المتعلقة بالأمر بالإفراج السريع [*Hoshinmaru Case (Japan v. Russian Federation), Prompt Release*]، وقضية توميمارو (اليابان ضد الاتحاد الروسي) المتعلقة هي الأخرى بالأمر بالإفراج السريع [*Tomimaru Case (Japan v. Russian Federation), Prompt Release*]. وبأشرت المحكمة في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ الإجراءات القانونية العاجلة في هاتين القضيتين بموجب المادة ٢٩٢ من الاتفاقية، وأصدرت حكمها في كل منهما في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

٦ - أما قضية حفظ أرصدة سمك أبو سيف واستغلالها بصورة مستدامة في جنوب شرقي المحيط الهادئ (شيلي/الجماعة الأوروبية) [*Case concerning the Conservation and Sustainable Exploitation of Swordfish Stocks in the South-Eastern Pacific Ocean (Chile/European Community)*] المعروضة على الدائرة الخاصة المنشأة بموجب أمر من المحكمة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، فلم يبت فيها بعد. فقد تأجلت الإجراءات في هذه القضية مرتين بموجب أمرين من رئيس الدائرة الخاصة مؤرخين ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ثم بأمر آخر من الدائرة الخاصة مؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، طلبت الأطراف تمديد المهلة الزمنية للإجراءات أمام الدائرة الخاصة لفترة إضافية مدتها سنة واحدة. وعقدت الدائرة الخاصة جلسة يومية ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ للنظر في الطلب وأصدرت أمرا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قضى بتأجيل إجراءات القضية لمدة أخرى.

٧ - وأقر الاجتماع التاسع للدول الأطراف المعقود في عام ١٩٩٩ اعتمادا للطوارئ لمواجهة التكاليف المتصلة بالقضايا. وعملا بالقرار الذي اتخذته الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف، فقد أعيدت تسمية هذا الجزء من الميزانية بحيث صار اسمه "التكاليف المتصلة

بالقضايا“ (SPLOS/96، الفقرة ٢). وتماشيا مع الممارسة المعمول بها في الماضي، تغطي تقديرات الميزانية في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ إمكانية النظر في قضيتين عاجلتين كل سنة. وحُصصت اعتمادات لتغطية تكاليف جلسات لمدة ستة أسابيع، بما في ذلك جلسات الاستماع للقضايا والمداولات وإصدار الأوامر والأحكام، في كل سنة تقويمية (انظر الجزء جيم).

٨ - وكانت ترتيبات الميزانية التي اعتمدت للمحكمة في بادئ الأمر تستند إلى قرار اجتماع الدول الأطراف اعتماد نهج تدريجي يحقق القدر الأمثل من الكفاءة. وقد ظل عدد الموظفين لم يتجاوز ٣٧ موظفا كما كان منذ عام ٢٠٠٣، وعلى أساس عبء العمل الذي كان سائدا في الأعوام السابقة، لم يُقدم أي طلب لوظائف إضافية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٩ - وعلى الرغم من أن الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ قُدمت باليورو، وفقا للنظام المالي للمحكمة، فمن الجدير بالملاحظة أن دولار الولايات المتحدة يظل العملة المرجعية لبعض بنود الميزانية، مثل بدلات القضاة، والتكاليف العامة للقضاة، ونظام المعاشات التقاعدية للقضاة، وبدل التمثيل. كما يُستعمل دولار الولايات المتحدة كعملة مرجعية لتقديرات الميزانية التي تصدرها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتكاليف الموظفين (الفئة الفنية). وتبعاً لذلك، تخضع بنود الميزانية هذه لتقلبات أسعار الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو. وقد تجدر الملاحظة مع ذلك أن آلية الحد الأدنى/الحد الأقصى لأجور القضاة وآلية تسوية مقر العمل لموظفي الفئة الفنية ستخففان من آثار تقلبات سعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو وستستوعبها إلى حد كبير.

١٠ - وعملا بالقرار الذي اتخذته الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف (SPLOS/98، الفقرة (أ))، فقد جرى حساب مخصصات الميزانية فيما يتعلق بالوظائف المنشأة على أساس إجمالي المرتب. وقد اشتملت الأنصبة المقررة لاشتراكات الدول الأطراف على مبلغ دائم يتعلق بمبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المتعلقة بتلك الأنصبة. وعليه، فقد أُدرجت في مقترحات الميزانية بنود منفصلة تبين المرتبات الإجمالية والمبلغ الدائم الخاص بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

١١ - وقد طلب الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف إلى المحكمة أن تتفاوض بشأن إبرام اتفاقات ثنائية فيما يخص مبالغ الضرائب التي تردها الدول التي تفرض ضرائب وطنية على الأجور التي تدفعها المحكمة، وأن تدرج المحكمة، إذا لزم الأمر، في مقترحاتها بشأن الميزانية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بندا في الميزانية لتسدد لموظفي وأعضاء المحكمة المبالغ التي

يدفعونها في شكل ضرائب وطنية على ما يتقاضونه من أجور من المحكمة (SPLOS/98)، الفقرتان (د) و (هـ)). ولم تفض بعد الخطوات المتخذة لإجراء مفاوضات مع سلطات الدول المعنية إلى اتفاق نهائي. وفي هذه الأثناء، أُدرجت بنود جديدة في الميزانية لرد الضرائب الوطنية التي دفعها أعضاء وموظفو المحكمة، وهي البنود التي أقرها اجتماع الدول الأطراف للفترتين الماليتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفيما يتعلق بالموظفين، لا يُتوخى تخصيص اعتماد في الفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ لرد الضرائب حيث لا يوجد حالياً موظفون بالمحكمة تستحق عليهم ضريبة الدخل في بلدانهم الأصلية. وستنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ مدة عضوية قاض واحد تستحق عليه حالياً ضريبة الدخل الوطنية. وإذا أُعيد انتخاب هذا القاضي، فمن المقترح استخدام جزء من الاعتماد المخصص لمعاشه التقاعدي للوفاء بالتزاماته الضريبية (انظر الفقرة ٤٦).

١٢ - وقرر الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الموافقة على تعديل الحد الأقصى للأجر السنوي لأعضاء المحكمة، كتدبير مؤقت وريثما تتخذ الدول الأطراف قراراً بناءً على تقرير من مسجل المحكمة، آخذة في الاعتبار التقرير المطلوب تقديمه في الفقرة ٨ من الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٢٨٢/٥٩، بحيث يصبح في مستوى أجور أعضاء محكمة العدل الدولية المحدد في القرار ٢٨٢/٥٩، أي ١٧٠ ٠٨٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وكذلك تعديل المعاشات التقاعدية المدفوعة وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٧ من النظام الأساسي للمعاشات التقاعدية لأعضاء المحكمة الدولية لقانون البحار، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (SPLOS/132، الفقرة ١).

١٣ - وقرر الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ أن تُطبّق على البدل السنوي والبدل الخاص لأعضاء المحكمة، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، نفس آلية الحد الأدنى/الحد الأقصى المطبقة على أجور أعضاء محكمة العدل الدولية، على أساس أن أي تعديل للآلية فيما يتعلق بمحكمة العدل الدولية سينطبق سواء بسواء على الآلية فيما يتعلق بالمحكمة الدولية لقانون البحار (SPLOS/133، الفقرة ١).

١٤ - وبناءً على هذه القرارات، حسبت تقديرات البدلات السنوية والخاصة لقضاة المحكمة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ الواردة في المرفقين الخامس والسابع لهذه الوثيقة على أساس تطبيق المعدل الأدنى الحالي (١,٠٢٧٢) على الأجور المعدلة للقضاة.

١٥ - وقد استند الاعتماد المخصص للتكاليف العامة للموظفين في الفترة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على تقديرات للتكاليف الفعلية بلغت ٩٠٠ ٩٩١ يورو، ومن المقترح

اتباع النهج ذاته للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وبناء على الاحتياجات الفعلية المقدرة، ستظل التكاليف العامة للموظفين للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ على المستوى نفسه.

١٦ - وكما ورد في الفقرة ٤، تواصل المحكمة الاسترشاد قدر الإمكان أثناء إعدادها للميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. بمبدأ النمو الصفري فيما يتصل بالنفقات. بيد أن المحكمة تجد نفسها مضطرة لأسباب خارجة عن إرادتها إلى طلب زيادات، وهي كالتالي:

(أ) أدت الزيادة في التكاليف القياسية للموظفين كما حددتها شعبة تخطيط البرامج والميزانية بالأمم المتحدة إلى زيادة صافية بمبلغ قدره ٨٠٠ ٩٥ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠؛

(ب) في عام ٢٠٠٨ ستنتهي مدة عضوية سبعة قضاة ممن سيحق لهم تقاضي معاش تقاعدي ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقد رُصد مبلغ قدره ٤٥٢ ١٢٤ يورو تبعاً لذلك للوفاء بالالتزامات المقابلة لذلك في الفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، تُضاف زيادة أخرى قدرها ١٧٣ ٣٦ يورو لدفع المعاش التقاعدي لقاض استقال في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧. واقتُرح مبلغ إجمالي قدره ٨٨٧ ١٠٠ يورو لتلبية احتياجات الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وهو يمثل زيادة بمبلغ قدره ٢٩٩ ٦٠٠ يورو عن الاعتمادات التي أُقرت للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وسيتوقف المبلغ الذي سيستعمل لتلبية الاحتياجات الفعلية للمحكمة على نتائج انتخابات عام ٢٠٠٨. وستعاد جميع الاعتمادات غير المستعملة وذلك وفقاً لما ينص عليه النظام المالي؛

(ج) جرى تعديل النفقات المتكبدة باليورو بحيث تستوعب التضخم، الأمر الذي أدى إلى زيادة بمبلغ ٢٠٠ ١٥٩ يورو. وقد أُخذ في الاعتبار معدل تضخم بنسبة ٢,١ في المائة، حسبما حدده المكتب الإحصائي الألماني لعام ٢٠٠٧، فيما يتعلق بالبنود التالية:

- سفر القضاة لحضور الدورات والجلسات
- التدريب
- السفر في مهام رسمية
- الضيافة
- صيانة أماكن العمل
- استئجار المعدات وصيانتها
- الاتصالات

- خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)

- اللوازم والمواد

- شراء المكتبة للكتب والإصدارات

- الطباعة والتجليد الخارجي

- شراء المعدات.

(د) نظرا للتغير الحاصل في المعدلات المطبقة في أجور المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين ومدوني المحاضر الحرفية وللزيادة في بدل الإقامة اليومي المطبقة في هامبورغ وقدرها ٣٩ يورو (من ٢٢٨ إلى ٢٦٧ يورو)، فقد جرى رصد زيادة بمبلغ ٢٦ ٦٠٠ يورو في بند الميزانية "المساعدة المؤقتة للجلسات" في إطار "التكاليف المتعلقة بالقضايا"؛

(هـ) استنادا إلى متوسط العروض المتلقاة من شركات مراجعة الحسابات المعترف بها دوليا، يُقترح زيادة بند الميزانية "الخدمات الخاصة" زيادة قدرها ١٠٠ ٧ يورو؛

(و) نظرا للارتفاع في بدل الإقامة اليومي المطبق في هامبورغ وقدره ٣٩ يورو (من ٢٢٨ إلى ٢٦٧ يورو)، رُصدت زيادة قدرها ١٠٠ ١٨٩ يورو للبدلات الخاصة للقضاة وتعويضات القضاة المخصصين.

١٧ - واستنادا إلى الخبرة المكتسبة وإلى تقديرات الاحتياجات الراهنة وسعر الصرف الحالي بين اليورو ودولار الولايات المتحدة، فقد أمكن التخطيط لتحقيق تخفيضات بمبلغ ٢٢٧ ٠٠٠ يورو في بنود الميزانية التالية: البدلات السنوية للقضاة؛ والتكاليف العامة للقضاة؛ ورد الضرائب الوطنية؛ وبدل التمثيل؛ والتغييرات في أماكن العمل.

١٨ - وبناء على الأداء المحقق في الفترات المالية السابقة، اقترحت نفس المبالغ التي أقرت في ميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ دون تطبيق معدل تضخم بالنسبة لبنود الميزانية التالية:

- "التكاليف العامة للموظفين"

- "العمل الإضافي" تحت بندي "النفقات المتكررة" و "التكاليف المتعلقة بالقضايا"

- "المساعدة المؤقتة العامة"

- "المساعدة المؤقتة للجلسات" في إطار "النفقات المتكررة".

١٩ - ومع أخذ الزيادات المقترحة في الفقرة ١٦ (٤٠٠ ٧٧٧ يورو) وكذلك التخفيضات المشار إليها في الفقرة ١٧ (٢٢٧ ٠٠٠ يورو) في الاعتبار، فمن المتوقع حدوث زيادة إجمالية بمبلغ ٤٠٠ ٥٥٠ يورو في ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٢٠ - وفي عام ١٩٩٨، أذن الاجتماع الثامن للدول الأطراف بإنشاء صندوق لرأس المال المتداول بمبلغ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار. وإضافة إلى ذلك، وعملا بالقرار الذي اتخذته اجتماع الدول الأطراف في عام ٢٠٠٢ (SPLOS/L.28)، رُصد للصندوق اعتماد بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، على سبيل الاستثناء، لتوفير الإمكانيات المالية اللازمة للمحكمة كي تنظر في القضايا. ولا تطلب المحكمة كما هو موضح في الفقرات من ٩٣ إلى ٩٦ أية زيادة لهذا الصندوق.

٢١ - وفيما يلي البارامترات التي استخدمت لإعداد مقترحات الميزانية:

(أ) أن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو هو ٠,٦٦١ على نحو ما حددته الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٨؛

(ب) أن بدل الإقامة اليومي بالنسبة لهامبورغ في آذار/مارس ٢٠٠٨ هو ٢٦٧ يورو، على النحو الذي حددته لجنة الخدمة المدنية الدولية؛

(ج) أن التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين تستند إلى تكاليف قياسية تصدرها الأمم المتحدة (الإصدار ٤، السارية في لاهاي، ٢٠٠٩).

٢٢ - ويرد في المرفق الأول لهذه الوثيقة جدول يبين الميزانية المقترحة للمحكمة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويحتوي الجدول أيضا على الميزانيتين اللتين أقرتا للفترتين الماليتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وسجلات الأداء للفترة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

الجزء ألف

النفقات المتكررة

٢٣ - وُضعت مقترحات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠ على أساس توقع انعقاد جلسات للمحكمة لفترات يصل مجموعها إلى ١٠ أسابيع خلال كل سنة تقويمية، تماشيا مع المستوى الذي وافق عليه اجتماع الدول الأطراف في السنوات السبع الماضية.

٢٤ - وكما ذكر في الفقرة ٦ أعلاه، تخصص ستة أسابيع من كل سنة للمداولات في القضايا المعروضة على المحكمة. ووفقا لمقرر اجتماع الدول الأطراف، فإن المصروفات

المتصلة بهذه الجلسات مدرجة في جزء مستقل من الميزانية في شكل اعتماد لبند التكاليف المتعلقة بالقضايا.

٢٥ - وكما كان الحال في السنوات السابقة، ستعقد المحكمة جلسات تستغرق ٤ أسابيع خلال كل سنة تقويمية لتناول المسائل القانونية المتعلقة بتصريف مهامها القضائية فضلا عن معالجة القضايا الإدارية والتنظيمية. وستعقد دورة لمدة أسبوعين في شباط/فبراير - آذار/مارس ودورة أخرى في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة. وتشمل المسائل القانونية التي تُعرض للنظر فيها في هذه الدورات استعراض القواعد والإجراءات القضائية للمحكمة. ويجري هذا الاستعراض في لجنة القواعد والممارسات القضائية وفي الجلسات العامة معا. ومن بين القضايا الرئيسية التي عولجت أثناء الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ما يلي: اختصاص المحكمة في قضايا تعيين الحدود؛ والدليل التوجيهي للإجراءات أمام المحكمة؛ والإجراء الخاص بتقديم سند في إجراءات الإفراج السريع؛ وإجراء تعديلات على المادة ٤٣ من لائحة محكمة العدل الدولية؛ وتقديم الطلبات للإفراج السريع عن سفينة في القضايا المتعلقة بتلويث البيئة البحرية؛ والقضايا القانونية المتعلقة بخطوط الأنابيب وصيد الأسماك غير المشروع وغير المُبلَّغ عنه وغير المنظم. أما المسائل الإدارية والتنظيمية التي تعالج في هذه الدورات فتشمل ما يلي: تعيين الموظفين؛ والإشراف على العمل وتنظيم قلم المحكمة؛ وصيانة أماكن عمل المحكمة والمرافق المتصلة بها؛ والعلاقات العامة؛ وإعداد مشروع الميزانية والتقرير السنوي وغير ذلك من المقترحات لعرضها على اجتماع الدول الأطراف. ولضمان معالجة هذه المسائل بكفاءة، أنشأت المحكمة لجنا خاصة تتكون من قضاة ينظرون بالتفصيل في مختلف المسائل التي تحال إليهم ويقدمون توصيات للموافقة عليها في الجلسات العامة. واللجان هي التالية: لجنة القواعد والممارسات القضائية؛ ولجنة الميزانية والشؤون المالية؛ ولجنة شؤون الموظفين والشؤون الإدارية؛ ولجنة العلاقات العامة؛ ولجنة المباني والنظم الإلكترونية؛ ولجنة المكتبة والمحفوظات والمنشورات.

٢٦ - وترتب المحكمة، في حدود الإمكان، لعقد الدورات بالتزامن مع مداوالات القضايا المعروضة عليها.

الفرع الأول

القضاة

٢٧ - قرر الاجتماع الثاني للدول الأطراف أن يكون مستوى أجر القاضي في محكمة العدل الدولية أساسا للمقارنة (SPLOS/4). وباتخاذ أجر قضاة محكمة العدل الدولية بتاريخ

١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ كأساس، حُدد الأجر الأقصى السنوي لقضاة المحكمة، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بمبلغ ١٧٠ ٠٨٠ دولاراً (SPLOS/132).

٢٨ - وقرر الاجتماع الرابع للدول الأطراف أن يتألف الأجر السنوي للقضاة، باستثناء الرئيس، من ثلاثة عناصر (انظر SPLOS/8 و SPLOS/WP.3/Rev.1) هي:

(أ) بدل سنوي يسدد على دفعات شهرية؛ ويمثل هذا البديل ثلث الحد الأقصى للأجر السنوي (على أساس المستوى الحالي للأجر)؛

(ب) بدل خاص عن كل يوم يضطلع فيه القاضي بأعمال تتصل بالمحكمة؛

(ج) بدل إقامة عن كل يوم يكون مطلوباً فيه من القاضي أن يحضر جلسات المحكمة التي تجري في مقرها.

٢٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قرر اجتماع الدول الأطراف الخامس عشر تطبيق نفس آلية الحد الأدنى/الحد الأقصى المطبقة على أجور أعضاء محكمة العدل الدولية على البدلات السنوية والخاصة لقضاة المحكمة، وذلك اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (انظر الفقرة ١٢ أعلاه).

٣٠ - ويبيّن المرفقان الخامس والسابع لهذه الوثيقة تقديرات الميزانية فيما يتعلق بأجور القضاة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٣١ - وعلى غرار السنوات السابقة، ستدرج الاعتمادات المتعلقة بالقضايا تحت بند "التكاليف المتصلة بالقضايا" وستستخدم لهذه الأغراض فقط (انظر الجزء جيم والمرفق السابع).

١-١ البدلات السنوية

٣٢ - يشتمل هذا البند من الميزانية على ما يلي: البدلات السنوية لرئيس المحكمة وأعضائها الآخرين والبدلات الخاصة لرئيس المحكمة ونائب الرئيس.

٣٣ - ويتعين على الرئيس أن يقيم في مقر المحكمة ويتلقى أجراً سنوياً قدره ١٧٠ ٠٨٠ دولاراً. ويتقاضى علاوة على ذلك بدلاً خاصاً بمبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار سنوياً. ولا يحق للرئيس أن يتقاضى بدلاً خاصاً أو بدل إقامة لحضور جلسات المحكمة.

٣٤ - ويتقاضى نائب الرئيس بدلاً خاصاً عن كل يوم يتولى فيه الرئاسة. وكما في حالة محكمة العدل الدولية، فقد حدد مقدار هذا البديل الخاص بمبلغ ٩٤ دولاراً في اليوم. ولقد حُسبت مخصصات الميزانية على أساس نفس الافتراض الذي طبق على ميزانية الفترة

المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أي أن نائب الرئيس موجود في مقر المحكمة للعمل رئيسا لها لمدة أسبوعين في السنة (ويشمل ذلك بدل إقامة يومي عن ١٤ يوما، وبدل خاص عن ١٠ أيام يشارك فيها نائب الرئيس في عمل المحكمة، وبدل خاص عن ١٠ أيام يكون قد عمل فيها رئيسا للمحكمة). وتبعاً لذلك، تم تخصيص اعتماد قدره ٨ ٥٠١ يورو في السنة للوفاء بهذا المطلب. ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٥٩٥ يورو مقارنة بالاعتماد الذي أقر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (٧ ٩٠٦ يورو). وتعزى هذه الزيادة إلى الزيادة في بدل الإقامة اليومي المطبق في هامبورغ.

٣٥ - ويبلغ البدل السنوي لأعضاء المحكمة الآخرين ثلث الحد الأقصى للأجر السنوي (٥٦ ٦٩٣,٣٣ دولاراً).

٣٦ - ومن المتوقع أن تكون هناك زيادة طفيفة تبلغ ٣٠٠ ٤ يورو في إطار هذا البند من الميزانية بسبب سعر الصرف المطبق على البدلات الخاصة لرئيس المحكمة ونائبيه، المدرجين بالدولار الأمريكي^(١).

٢-١ البدلات الخاصة

٣٧ - يتقاضى القضاة بدلاً خاصاً عن كل يوم يقومون فيه بعمل من أعمال المحكمة خلال دوراتها. ويدفع أيضاً لكل قاض بدل إقامة عن كل يوم يكون مطلوباً فيه من القاضي أن يحضر إلى مقر المحكمة.

٣٨ - ويجوز أن يُدفع للقضاة بدل خاص عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها قبل انعقاد جلسات المحكمة. ويُدفع أيضاً للقضاة بدل إقامة عندما يضطرون لأعمال تحضيرية تتصل بأنشطة المحكمة خارج أماكن إقامتهم المعتادة.

٣٩ - وفيما يتعلق بالجلسات التي تستغرق إجمالاً ١٠ أسابيع في كل سنة، يقترح، كما كان الحال في الماضي، رصد اعتماد للبدل الخاص لعشرين قاضياً عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها لفترات يبلغ مجموعها ٤٥ يوماً لكل منهم. ويخضع دفع هذا البدل لإذن من رئيس المحكمة.

٤٠ - وفي فترات الميزانيات السابقة، تمت الموافقة على رصد اعتمادات فيما يتعلق ببدل الإقامة عن الأعمال التحضيرية لمدة سبعة أيام في الإجمال لعدد من القضاة لا يتجاوز العشرة

(١) طُبق سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو البالغ ٠,٨٤٤ لشهر آذار/مارس ٢٠٠٦ على ميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بينما يطبق على ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ سعر الصرف البالغ ٠,٦٦١ لشهر آذار/مارس ٢٠٠٨.

في السنة. واستنادا إلى نفس المعايير (بدل الإقامة اليومي لمدة ٧٠ يوما)، اقترح رصد مبلغ قدره ٣٣٢ ٥٢ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وقد يستخدم هذا الاعتماد، بعد أن يأذن الرئيس بذلك، لدفع بدلات الإقامة اليومية للقضاة أثناء أدائهم عملا تحضيريا خارج أماكن إقامتهم المعتادة، أو البدلات الخاصة و بدلات الإقامة اليومية لدى اضطلاعهم بأعمال المحكمة.

٤١ - ومقارنة بالاعتمادات التي تمت الموافقة عليها للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فمن المتوقع أن تكون هناك زيادة قدرها ٦٩ ٠٠٠ يورو في إطار بند الميزانية هذا بسبب الزيادة في معدل بدل الإقامة اليومي المطبق في هامبورغ.

٣-١ السفر لحضور الدورات

٤٢ - يغطي هذا البند من الميزانية تكاليف سفر القضاة إلى هامبورغ لحضور الجلسات خلال الفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويقترح رصد مبلغ ٦٠٠ ٢٦٧ يورو لتلبية هذا الاحتياج. أما مبلغ ٨٠٠ ١٣٣ يورو، الذي يمثل المبلغ المخصص سنويا، فعادة ما يرصد لتغطية تكاليف سفر ٢٠ قاضيا كل سنة لحضور دورتين لا تتعلقان بالضرورة بالمداولات الخاصة بالقضايا. وهذا المبلغ هو نفسه الذي أقر في الاعتماد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الذي روعي فيه تعديل بنسبة ٢,١ في المائة لأغراض التضخم.

٤-١ نظام المعاشات التقاعدية

٤٣ - اعتمد الاجتماع التاسع للدول الأطراف لائحة نظام المعاشات التقاعدية لأعضاء المحكمة الدولية لقانون البحار (SPLOS/47).

٤٤ - وفي الوقت الحاضر، تدفع معاشات تقاعدية لثمانية قضاة سابقين، بما في ذلك قاض استقال من العمل بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٧ ولأثنين من الأرامل الذين على قيد الحياة. ومن اللازم مواصلة دفع هذه المعاشات في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وستنتهي في عام ٢٠٠٨ مدة خدمة سبعة من القضاة. وسيستحق هؤلاء القضاة معاشا تقاعديا اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. لذا، تشتمل تقديرات الميزانية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ على اعتمادات لتغطية مدفوعات المعاشات التقاعدية للفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ كاملة لـ ١٥ من القضاة (ومنهم ثلاثة رؤساء سابقين).

٤٥ - ولتغطية تكاليف مدفوعات المعاشات التقاعدية، يقترح رصد مبلغ إجمالي قدره ١٠٠ ٨٨٧ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٦٠٠ ٢٩٩ يورو عن الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (انظر المرفق الثامن لهذه الوثيقة). وسيتوقف المبلغ

الذي سيستخدم لتلبية الاحتياجات الفعلية للمحكمة على نتيجة الانتخاب الذي سيجرى في عام ٢٠٠٨. وسيسلم أي جزء لا يستخدم من الاعتمادات المقترحة وفقا للنظام المالي.

٥-١ التكاليف العامة

٤٦ - يشمل هذا البند من الميزانية التكاليف العامة المتعلقة بالرئيس، وخطبة التأمين على الحوادث المتصلة بالعمل، وسداد الضرائب الوطنية (انظر المرفق السادس)، إضافة إلى تكاليف نقل الأمتعة الشخصية للقضاة الذين ستنتهي مدة ولايتهم خلال الفترة المالية المشار إليها^(٢). وليس من المطلوب رصد اعتماد لتكاليف نقل الأمتعة الشخصية في ميزانية المحكمة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وبالمثل، فلم يُقترح رصد اعتماد لسداد الضرائب الوطنية للفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠. وستنتهي، بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مدة عمل القاضي المُستحق حاليا لضريبة دخل وطنية. ومن المقترح، في حالة إعادة انتخابه، أن يستخدم جزء من الاعتماد المرصود لمعاشه التقاعدي في الوفاء بالتزامه الضريبي.

٤٧ - ويقترح، في إطار هذا البند، رصد مبلغ إجمالي قدره ٤٠٠ ٢٤ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وهو ما يمثل تخفيضا قدره ٩٠٠ ٧٧ يورو عن الاعتماد المرصود للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ويعزى هذا التخفيض إلى حد بعيد إلى أنه لن يكون هناك انتخاب لرئيس المحكمة في الفترة المالية (٢٠٠٩-٢٠١٠)، وبالتالي فلن يتم تكبد تكاليف تتعلق بالاستقرار والعودة للوطن بالنسبة للرئيس الجديد والرئيس السابق خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني

قلم المحكمة^(٣)

٤٨ - يعتبر قلم المحكمة مسؤولا عن إدارة المحكمة بأكملها. ويقدم قلم المحكمة، بوجه خاص، كافة أشكال الدعم والمساعدة التي تتطلبها المحكمة للنظر في القضايا المعروضة عليها، بما في ذلك إجراء البحوث القانونية، وإعداد الوثائق، وإرسال الإشعارات للقضاة والأطراف في القضايا وسائر الدول والمنظمات المعنية. ويقدم أيضا جميع أشكال الدعم الإداري واللوجستي اللازم لسفر القضاة المنخرطين في أعمال المحكمة.

(٢) تغطي تكاليف نقل الأمتعة العائلية والشخصية للرئيس الذي تنتهي ولايته أيضا في عام ٢٠٠٨ في إطار التكاليف العامة للرئيس.

(٣) لأغراض التقديرات، حسبت معدلات الأجور استنادا إلى المعدلات المطبقة في النظام الموحد للأمم المتحدة باستخدام التكاليف القياسية للعام ٢٠٠٩ (الإصدار ٤) المطبقة في لاهاي.

- ٤٩ - وقلم المحكمة مسؤول أيضا عن صيانة مرافق المحكمة وإعداد ملفات القضايا والمنشورات والبيانات الصحفية وتوزيعها.
- ٥٠ - وقلم المحكمة مسؤول كذلك عن إدارة أموال المحكمة، بما في ذلك تنفيذ الميزانية وجمع اشتراكات الميزانية؛ وعن شؤون الموظفين؛ وإدارة الأماكن التابعة للمحكمة وصيانتها، بما في ذلك شؤون الأمن؛ وتقديم خدمات المكتبة وصيانة المحفوظات؛ وتشغيل وصيانة النظم الإلكترونية، بما في ذلك المعدات وقواعد البيانات وموقع المحكمة على شبكة الإنترنت.
- ٥١ - ويساعد قلم المحكمة في إقامة علاقات مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، فضلا عن الإدارات والوكالات المعنية التابعة لحكومة البلد المضيف وحكومات الدول الأطراف.

١-٢ الوظائف الثابتة

- ٥٢ - لا يوجد وظائف إضافية للفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠.
- ٥٣ - ويرد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة بيان بالاحتياجات من الوظائف للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ بالنسبة لموظفي الفئة الفنية، أما الاحتياجات بالنسبة للموظفين من فئة الخدمات العامة فيرد بيانها في المرفق الثالث.
- ٥٤ - وتستند تقديرات الميزانية المتعلقة بتكاليف الموظفين إلى التكاليف القياسية التي حددتها الأمم المتحدة (الإصدار ٤)، التكاليف القياسية للمرتبات السارية في لاهاي لعام (٢٠٠٩). وعلى هذا الأساس، يُقترح رصد مبلغ ٤٠٠ ٧٩٠ يورو للوظائف الثابتة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويمثل هذا المبلغ، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، زيادة صافية قدرها ٨٠٠ ٩٥ يورو عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٢-٢ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين/مبالغ دائنة

- ٥٥ - وفقا لقرار الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف (SPLOS/98، الفقرة (أ))، تتضمن مقترحات الميزانية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ بندا مستقلا أُفرد في الميزانية لاعتماد يتصل بمبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين يُدرج ضمن تكاليف الوظائف الثابتة. وبناء على ذلك، ستُقرر اشتراكات الدول الأطراف على أساس المرتبات الصافية.

٣-٢ سداد الضرائب الوطنية

٥٦ - حيث لا يوجد حالياً موظفون بالحكمة خاضعون للضريبة على الدخل في البلد الذي ينتمون إليه، لا يُطلب أي اعتماد لسداد الضرائب الوطنية.

٤-٢ التكاليف العامة للموظفين

٥٧ - تشمل التكاليف العامة للموظفين مختلف مستحقات الموظفين، بما في ذلك اشتراكات المعاشات التقاعدية، واشتراكات التأمين الصحي، ومنح التعليم، وبدلات اللغة والإعالة، كما يقتضي ذلك النظامان الأساسي والإداري لموظفي الحكومة. ووفقاً للممارسة التي درجت عليها الأمم المتحدة، يُحسب المبلغ اللازم بتطبيق نسبة مئوية معينة على صافي أجور الموظفين. وتتولى شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمم المتحدة مسؤولية تحديد مختلف النسب المئوية المتعلقة بالتكاليف العامة للموظفين التي سيتعين تطبيقها في مختلف مراكز العمل بجميع أنحاء العالم.

٥٨ - ولم تحدد الأمم المتحدة بعد معدلاً مستقلاً ينطبق على هامبورغ، واتخذت المحكمة من لاهاي أساساً للمقارنة بغرض ميزنة التكاليف العامة للموظفين فيما يتعلق بميزانياتها في الفترات المالية الممتدة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وبالنسبة للفترة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، استندت المحكمة في تحديد التكاليف العامة لموظفيها إلى تقديرات الاحتياجات الفعلية.

٥٩ - ويحدد الإصدار ٤ من التكاليف القياسية للمرتبات بمنظومة الأمم المتحدة معدل التكاليف العامة للموظفين للعام ٢٠٠٩ المنطبق على لاهاي بنسبة ٤٢ في المائة مقابل ٤٧,٥٢ في المائة في ميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ومع ذلك، وكما كان الشأن بالنسبة للفترة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أُعدت التقديرات على أساس الاحتياجات الفعلية للفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠. وتبلغ تلك الاحتياجات ٩٥٠ ٩٩٥ يورو في السنة، وهو نفس المبلغ الوارد في الاعتماد الذي أقر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (انظر المرفق العاشر لهذه الوثيقة).

٥-٢ العمل الإضافي

٦٠ - تختم طبيعة عمل المحكمة أن يواصل بعض الموظفين العمل بعد انقضاء ساعات العمل العادية، ولا سيما أثناء انعقاد الجلسات. ولا يمكن الاستعاضة دوماً عن دفع أجور العمل الإضافي بمنح إجازات تعويضية، ولا سيما في أمانة صغيرة الحجم. والاعتماد المطلوب للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ هو ٣٩ ٠٠٠ يورو. وهو نفس المبلغ الوارد في الاعتماد الذي أقر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٦-٢ المساعدة المؤقتة اللازمة للجلسات

٦١ - تماشيا مع الممارسة المتبعة في مؤسسات قضائية دولية أخرى، لا تعين المحكمة الموظفين اللازمين لخدمات المؤتمرات على أساس دائم. ويغطي هذا الاعتماد أجور وتكاليف سفر المترجمين الشفويين والمراجعين والمترجمين التحريريين ومشغلي المعدات الصوتية والطابعين اللغويين الإضافيين المعيّنين خصيصا لخدمة الاجتماعات التي لا تتعلق مباشرة بالقضايا. ويغطي الاعتماد أيضا تكاليف الموظفين والعاملين الآخرين ممن يتصل عملهم بالمؤتمرات اللازمين لخدمة الاجتماعات. ويراعى في المبلغ المقترح أن هؤلاء الموظفين ليسوا جميعا موجودين تحت الطلب في مقر المحكمة، ولا سيما المترجمون التحريريون والمترجمون الشفويون.

٦٢ - وفي حين حدثت زيادة في المعدلات المطبقة على المترجمين التحريريين والشفويين، فضلا عن معدل بدل الإقامة اليومي الساري في هامبورغ، لا تقترح المحكمة زيادة في هذا البند من الميزانية. ويُقترح رصد اعتماد قدره ٢١٠ ٥٠٠ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وهو ما يمثل مبلغ الاعتماد نفسه المقرر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٧-٢ المساعدة المؤقتة العامة

٦٣ - تستعين المحكمة بموظفين للمساعدة المؤقتة لمواجهة أعباء العمل في وقت الذروة وتلبية احتياجات محددة أخرى. وغالبا ما تستخدم المساعدة المؤقتة العامة لترجمة الوثائق وتحريرها ونسخها ونشرها وتوفير المساعدة لموظفي المؤتمرات. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة في عام ٢٠٠٧، يُقترح رصد مبلغ إجمالي قدره ١٠٠ ١٢١ يورو للمساعدة المؤقتة العامة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وهو نفس المبلغ الوارد في الاعتماد الذي أقر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٨-٢ التدريب

٦٤ - من اللازم تدريب الموظفين على استخدام الشبكة الحاسوبية والبرمجيات المتخصصة التي يجري استكمالها باستمرار لأداء الوظائف المتعلقة بتجهيز النصوص وقواعد البيانات، بما في ذلك النظم البيولوجرافية وغيرها من نظم المعلومات. ومن الضروري أيضا توفير التدريب في المسائل المتخصصة، من قبيل النشر المكتبي أو إعداد المراجع في دائرتي المؤتمرات واللغات، لكفالة الأداء الفعال في قلم المحكمة. وفضلا عن ذلك، يلزم توفير التدريب في مجال تعلم اللغات لزيادة إتقان لغتي المحكمة الرسميتين وتعزيز فعالية العلاقات بين المحكمة والبلد المضيف. ولما كانت المحكمة جزءاً من النظام الموحد للأمم المتحدة، فإن تدريب الموظفين ضروري لضمان الامتثال لقواعد ذلك النظام وممارساته. ويُقترح رصد اعتماد

قدره ٧٢ ١٠٠ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وهو نفس المبلغ الوارد في الاعتماد الذي أقر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مع احتساب تسوية للتضخم نسبتها ٢,١ في المائة.

الفرع ٣

بدل التمثيل

٦٥ - يُدفع بدل التمثيل للرئيس وللمسجل ونائيه وفقا للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة. ويقترح رصد مبلغ إجمالي قدره ١٠ ٠٠٠ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. مما يمثل نقصانا قدره ٢ ٨٠٠ يورو عن الاعتماد المقرر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ويُعزى هذا النقصان إلى تقلبات سعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو.

الفرع ٤

السفر في مهام رسمية

٦٦ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف سفر الرئيس والقضاة الآخرين، عند الاقتضاء، وسفر المسجل والموظفين، في مهام رسمية تتعلق بأعمال المحكمة. ويُقترح رصد اعتماد قدره ١٨٥ ٣٠٠ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وهو مبلغ الاعتماد نفسه المقرر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مع احتساب تسوية للتضخم نسبتها ٢,١ في المائة.

الفرع ٥

الضيافة

٦٧ - يغطي هذا الاعتماد احتياجات المحكمة في مجال الضيافة. ويُقترح رصد مبلغ ١٣ ٩٠٠ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وهو نفس المبلغ الوارد في الاعتماد الذي أقر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مع احتساب تسوية للتضخم نسبتها ٢,١ في المائة.

الفرع ٦

نفقات التشغيل

١-٦ صيانة أماكن العمل، بما في ذلك الأمن

٦٨ - يتعين على المحكمة أن تدير مبنى حديثا كبيرا مزودا بمعدات معقدة. وبموجب اتفاق أماكن العمل، يجب صيانة المعدات التقنية التي زُود بها المبنى (نظم الأمن، والتدفئة، والتبريد، وتكنولوجيا قاعات المحاكم، والتركيبات الكهربائية، والمصاعد، ونظام إطفاء الحرائق،

والتهوية، ونظام الإنذار بالحرائق، والأبواب التي تعمل بالكهرباء، وما إلى ذلك) وفقا لأعلى المعايير المطبقة في البلد المضيف. ولهذا الغرض، يوجد لدى قلم المحكمة حاليا ٢٧ عقدا للصيانة، وهي عقود تُستعرض باستمرار ويُعاد التفاوض بشأنها بانتظام.

٦٩ - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ والمحكمة مرتبطة بعقد مع شركة Thyssen Krupp Industrieservice لتقديم الخدمات المتعلقة بتسيير أماكن العمل وإدارتها وصيانتها، من قبيل خدمات النظافة، وإزالة الثلج والجليد، والتخلص من النفايات، والأعمال المتصلة بإمدادات الماء والطاقة، والعناية بالحدائق. وبالإضافة إلى ما ذكر، أبرمت المحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ عقدا لكفالة الأمن على مدار الساعة في أماكن عملها.

٧٠ - ويتعين من حين لآخر أن تجري المحكمة الإصلاحات الصغيرة المنصوص عليها في اتفاق أماكن العمل المبرم مع البلد المضيف. وتحتاج صيانة المبنى إلى المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء) فضلا عن اللوازم والتأمين. واستنادا إلى تطور تكاليف المرافق في السنوات السابقة وتقديرات عام ٢٠٠٨، يُتوقع أن تكون التكلفة الإجمالية للمرافق في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ أعلى بكثير من المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٧١ - وعلى الرغم من الزيادة المذكورة أعلاه في تكاليف المرافق، يُطبق معدل تضخم نسبته ٢,١ في المائة للتخفيف من أثر الزيادة في بند الميزانية هذا. وعلى هذا الأساس، يُقترح رصد مبلغ ٢٠٣٣ ١٠٠ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨٠ ١٠٠ يورو عن الاعتماد المقرر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وترد تفاصيل النفقات المتعلقة بصيانة أماكن العمل في المرفق التاسع لهذه الوثيقة.

٢-٦ استئجار المعدات وصيانتها

٧٢ - تبين أن استئجار المعدات لفترات قصيرة أو طويلة أوفر من شرائها. إذ يمكن بذلك تفادي تكاليف الصيانة الناشئة عن شراء هذه المعدات. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة، يُقترح رصد اعتماد قدره ٤٠٠ ٣٦١ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وهو مبلغ الاعتماد نفسه المقرر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مع احتساب تسوية للتضخم نسبته ٢,١ في المائة.

٣-٦ الاتصالات

٧٣ - تشمل مصروفات المحكمة تحت بند الاتصالات ما يلي: رسوم البريد وخدمات حامل الحقيبة، والمكالمات الهاتفية وخدمات الفاكس والبريد الإلكتروني، والتحاوّر عن بعد/بالفيديو، ووصلات الإنترنت، والإطلاع على قواعد البيانات.

٧٤ - ويتضمن الاعتماد المخصص للاتصالات عن طريق الهاتف والفاكس والإنترنت وخدمات حامل الحقيبة تكلفة الاتصال بين قلم المحكمة والقضاة المشتغلين من مساكنهم. ويشمل أيضا تكاليف استئجار الخطوط الهاتفية اللازمة لتحقيق الكفاءة المثلى في تشغيل موقع على شبكة الإنترنت وتأمين الاتصالات عبر البريد الإلكتروني ووصلات شبكة الإنترنت في أماكن العمل. ويُقترح، في ضوء الخبرة المكتسبة، اعتماد مبلغ ١٩٧ ٢٠٠ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وهذا ما يمثل زيادة قدرها ٨ ٢٠٠ يورو عن الاعتماد المقرر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وهذا هو المبلغ نفسه المعتمد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مع احتساب تسوية للتضخم نسبتها ٢,١ في المائة.

٤-٦ خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)

٧٥ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف الخدمات المتنوعة اللازمة للمحكمة والتي يتعذر قيدها تحت أي من البنود المدرجة في الميزانية. وتندرج في هذا الإطار تكاليف من قبيل الرسوم المصرفية وتسويات تقلب أسعار صرف العملات. ويُقترح رصد مبلغ ٤١ ٢٠٠ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وهو المبلغ نفسه المقرر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مع احتساب تسوية للتضخم نسبتها ٢,١ في المائة.

٥-٦ اللوازم والمواد

٧٦ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف اللوازم المكتبية وغيرها من اللوازم والمواد والخدمات في أماكن العمل. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة، يُقترح رصد اعتماد قدره ٩٠٠ ١٢٣ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وهو المبلغ نفسه المقرر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مع احتساب تسوية للتضخم نسبتها ٢,١ في المائة.

٦-٦ الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)

٧٧ - سيقوم اجتماع الدول الأطراف، بموجب النظام المالي للمحكمة، بتعيين مُراجع للحسابات للفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويُقترح مبلغ ٦٠٠ ١٤ يورو لتغطية النفقات المرتبطة بذلك للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ استنادا إلى متوسط العروض الواردة من مؤسسات لمراجعة الحسابات معترف بها على الصعيد الدولي (انظر SPLOS/176). ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٧ ١٠٠ يورو عن مستوى الاعتماد المقرر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

الفرع ٧

المكتبة والتكاليف المتصلة بها

٧٨ - من الضروري تزويد المحكمة بمرافق مكتبية جيدة حتى تقوم بعملها بفعالية. فالقضاة وموظفو قلم المحكمة والدول والكيانات التي قد تمثل أطرافاً أمامها بحاجة إلى أن يكون في متناولها مجموعة شاملة من المؤلفات عن القانون الدولي العام وقانون البحار والقانون البحري والقانون التجاري وقانون التعدين وقانون البيئة. ونظراً لاتساع نطاق ولاية المحكمة، ينبغي أن تضم المكتبة أيضاً مواداً بشأن مواضيع علمية شتى تتصل اتصالاً وثيقاً بأعمال المحكمة.

١-٧ شراء الكتب والمنشورات

٧٩ - ينبغي أن تجمع المكتبة منشورات تشكل نواة مجموعة أساسية في القانون الدولي. ويجدر بالذكر أن التكاليف السنوية لاقتناء هذه المواد، ومنها تكاليف المنشورات المسلسلة، تتذبذب، كما أن التكاليف المتصلة بها، لا سيما الشحن، كثيراً ما تكون عالية للغاية. وتشترك المكتبة أيضاً في قواعد بيانات شتى توفر وسيلة هامة وسريعة للإطلاع على أنواع معينة من المعلومات العلمية والقانونية. وتشمل مجموعات المكتبة في الوقت الحالي ٥٢٩ مجلداً و ٦٥٠٠ مجلداً مسلسلاً، فضلاً عن حوالي ٣٠٠ ٢ من مجلدات مجموعات المعاهدات.

٨٠ - وقد ارتفع إلى حد كبير سعر الكتب والمنشورات والاشتراكات. وارتفعت أيضاً الاشتراكات الإلكترونية ارتفاعاً كبيراً. ومن ثم يقترح تخصيص ما مجموعه ٦٠٠ ٢٣٤ يورو في ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، مما يشكل زيادة قدرها ٢٠٠ ٧ يورو فيما يتصل بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ للسماح بنسبة ٢,١ في المائة لأغراض التعديل وفقاً للتضخم.

٢-٧ الطباعة والتجليد الخارجيان

٨١ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف إصدار ونشر الوثائق وغيرها من المواد، من قبيل الأحكام والمرافعات في القضايا، وتوزيع الوثائق الأخرى مثل الحولية والنصوص الأساسية ودليل إجراءات القضايا التي تُعرض على المحكمة والتقارير السنوي والنشرات الإعلامية عن المحكمة والأقراص المدججة. وإضافة إلى ذلك، يلزم أن تقوم المكتبة بتجليد الكتب والمجلات. واستناداً إلى أداء السنوات السابقة، يقترح رصد مبلغ ٤٠٠ ٩٢ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وهو نفس المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مع زيادة نسبتها ٢,١ في المائة لأغراض التعديل وفقاً للتضخم.

الجزء باء

النفقات غير المتكررة

الفرع ٨

الأثاث والمعدات

٨٢ - يغطي هذا الاعتماد تكلفة شراء معدات وأثاث المكاتب. وتستند تقديرات النفقات غير المتكررة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى احتياجات المحكمة من معدات المكاتب، ومعدات المحفوظات (تجهيز البيانات ونظم تخزين المحفوظات واسترجاعها، والمسائل القانونية، وما إلى ذلك)، والبرمجيات والمعدات وصيانة الموقع على شبكة الإنترنت وتطويره. وتراعى أيضاً الحاجة إلى استبدال المعدات القديمة، ولا سيما المعدات الإلكترونية.

١-٨ شراء المعدات

٨٣ - وافقت الدول الأطراف في اجتماعها الخامس عشر على تخصيص مبلغ ١٥٠ ٠٠٠ يورو لشراء المعدات في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفي ضوء أداء المحكمة في عام ٢٠٠٧، أضيف عامل تضخم نسبته ٢,١ في المائة لاعتماد الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وبناء على ذلك، اقترح تخصيص مبلغ ٨٠٠ ١٥٤ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

الفرع ٩

التغييرات في المباني

٨٤ - استكمل نقل مكتبة المحكمة إلى الطابق الأرضي الأول في تموز/يوليه ٢٠٠٧. ومن ثم لا حاجة إلى اعتماد إضافي تحت هذا الفرع في ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

الجزء جيم

التكاليف المتعلقة بالقضايا

٨٥ - وفقاً للممارسة المتبعة في السنوات السابقة، يُقترح مرة أخرى إدراج كلفة اجتماعات مدتها ستة أسابيع في السنة، وما يقابل ذلك من تكاليف جلسات الاستماع، والمداولات وإصدار الأوامر والأحكام، في بند "التكاليف المتعلقة بالقضايا". أما التكاليف ذات الصلة، وهي تكاليف سفر القضاة لنظر القضايا، والمساعدة المؤقتة المقدمة للاجتماعات،

والعمل الإضافي، فقد أُدرجت أيضا في هذا البند. وترد تفاصيل المبلغ المرصود في المرفق السابع لهذا التقرير، ولن يُنفق إلا إذا اجتمعت المحكمة للنظر في القضايا.

الفرع ١٠

القضاة

١-١٠ البدلات الخاصة

٨٦ - يُقترح رصد اعتماد بمبلغ ١ ٦٠٤ ٠٠٠ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، لتغطية البدلات الخاصة وبدلات الإعاشة ذات الصلة بالقضايا. ويمثل المبلغ المقترح زيادة قدرها ١١٥ ٥٠٠ يورو عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وسبب هذا الزيادة في بدل الإقامة اليومي المطبق في هامبورغ.

٢-١٠ أجور القضاة المخصصين

٨٧ - أُدرج اعتماد قدره ٩٦ ٧٠٠ يورو لتغطية التعويضات المدفوعة إلى قاضيين مخصصين عن اجتماعات لمدة ثلاثة أسابيع وأعمال تحضيرية مدتها أسبوعان ونصف. ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٤ ٦٠٠ يورو عن المبلغ المعتمد في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وسبب هذا الزيادة في بدل الإقامة اليومي المطبق في هامبورغ.

٣-١٠ سفر القضاة، بمن فيهم القضاة المخصصون، لغرض الجلسات

٨٨ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف سفر القضاة، بمن فيهم القضاة المخصصون، لحضور الجلسات المخصصة لنظر القضايا. ويُقترح رصد مبلغ ٢٨٣ ١٠٠ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لتغطية هذا الاعتماد. ويمثل هذا الرقم زيادة قدرها ١٢ ٠٠٠ يورو عن الاعتماد المقرر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والزيادة ناتجة عن احتساب نسبة ٢,١ في المائة لأغراض التضخم.

الفرع ١١

قلم المحكمة

١-١١ المساعدة المؤقتة للاجتماعات

٨٩ - رُصد اعتماد مستقل لأغراض المساعدة المؤقتة المقدمة للاجتماعات، وذلك لتغطية التكاليف ذات الصلة بالقضايا. ويغطي هذا الاعتماد المرتبات والتكاليف المتعلقة بسفر

المرجمين الشفويين ومدوني المحاضر الحرفية والمراجعين والمرجمين التحريريين ومشغلي الأجهزة السمعية والطابعين اللغويين الإضافيين الذين يُوظفون خصيصاً لخدمة الاجتماعات، بما في ذلك جلسات الاستماع والمداولات القضائية. كما يغطي الاعتماد تكاليف الموظفين والأفراد الآخرين اللازمين لخدمة الاجتماعات. ويراعى في المبلغ المقترح عدم توفر جميع الأفراد اللازمين في مقر المحكمة، وبخاصة المترجمين التحريريين والمرجمين الشفويين ومدوني المحاضر الحرفية.

٩٠ - وتستند تقديرات كلفة الترجمة الشفوية إلى الأحكام والشروط المطبقة في منظومة الأمم المتحدة، على أن تُؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى خدمات الترجمة الشفوية خلال مهلة قصيرة وأثناء الإجراءات العاجلة. ويتطلب ذلك أداء الأعمال خلال نهاية الأسبوع وأيام العطل الرسمية والاجتماعات الليلية. وتأخذ تقديرات نفقات الترجمة بعين الاعتبار كمية العمل التي يمكن استيعابها داخليا ومتوسط عدد الصفحات اللازم إرسالها للترجمة التحريرية. وفيما يتعلق بالترجمة التحريرية الخارجية، تطبق المحكمة معدلات الترجمة التحريرية التعاقدية التي يحددها مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٩١ - وفي ضوء زيادة المعدلات المطبقة على المترجمين التحريريين والمرجمين الشفويين ومدوني المحاضر الحرفية، وزيادة بدل الإقامة اليومي المطبق في هامبورج، يُقترح رصد مبلغ ٥٣٥ ٩٠٠ يورو للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٦٠٠ ٢٦ يورو عن الاعتماد المقرر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٢-١١ العمل الإضافي

٩٢ - لا بد أن كثيرا من الموظفين سيُطلب منهم العمل خارج ساعات العمل المعتادة، لا سيما أثناء القضايا العاجلة، وذلك لكي تتمكن المحكمة من إصدار الأحكام خلال فترات زمنية قصيرة. ولا يمكن الاستعاضة دائما عن أجور ساعات العمل الإضافية بالإجازات التعويضية، خاصة في أمانة صغيرة الحجم. ويُقترح رصد مبلغ ٤٥ ٠٠٠ يورو لهذا البند في الميزانية، وهو نفس الاعتماد الذي تمت الموافقة عليه للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

الجزء دال

صندوق رأس المال المتداول

٩٣ - أذنت الدول الأطراف في الاجتماع الثامن الذي عقدته في عام ١٩٩٨ بإنشاء صندوق لرأس المال المتداول لضمان استمرارية العمليات في حالة حدوث أوجه عجز مؤقت

في الأموال، وإتاحة القدرات المالية الضرورية للمحكمة للنظر في القضايا، وخاصة منها تلك التي تتطلب إجراءات عاجلة.

٩٤ - ولخدمة أغراض المحكمة اعتُبر أن مبلغا يعادل تقريبا نسبة ٨ في المائة من الميزانية السنوية (٤ في المائة من ميزانية فترة السنتين) يكفي لأداء الغرض وفقا لممارسات الأمم المتحدة. والمبلغ المتاح للمحكمة حاليا هو ١١٨ ٥٤٢ يورو، وهو ناتج عن تحويل مبلغ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وفقا للنظام المالي للمحكمة.

٩٥ - وإضافة إلى مبلغ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار المشار إليه أعلاه، وافقت الدول الأعضاء في اجتماعها الثاني عشر المعقود في عام ٢٠٠٢، على أساس استثنائي، على اعتماد مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار (وهو جزء من وفورات السنة المالية ٢٠٠١)، لحساب صندوق رأس المال المتداول للمحكمة، لإعطائها القدرة المالية، في حالة حدوث أوجه عجز مؤقت في الأموال، على النظر في القضايا التي لا يمكن تغطية تكاليفها من النفقات المخصصة للقضايا، أو من الأموال المنقولة بين أبواب الاعتمادات (SPLOS/L.28). وتم تحويل هذا المبلغ إلى ٤١٧ ٠١٤ يورو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وفقا للنظام المالي للمحكمة.

٩٦ - ويمثل مبلغ ١١٨ ٥٤٢ يورو المتاح حاليا نسبة ٣,٠٥ في المائة من الميزانية المقترحة للمحكمة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. والمبلغ الكافي الذي ينبغي أن يحتوي عليه صندوق رأس المال المتداول هو ٦٠٤ ٧١٠ يورو (٤ في المائة من ميزانية فترة السنتين). ومن ثم، من الضروري توفير تمويل إضافي قدره ٤٨٦ ١٦٨ يورو لجعل صندوق رأس المال المتداول كافيا وفقا لممارسات الأمم المتحدة. وسعيا للحد من الزيادة في ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، لم تقترح المحكمة أي زيادة في صندوق رأس المال المتداول للفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠.

المرفق الأول

ميزانيات المحكمة للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩-٢٠١٠

الجزء/الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (تشمل الميزانية التكميلية) ^(١)	الأداء للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ باليورو	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ باليورو	الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٩ باليورو	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠ باليورو	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ باليورو	النقصان/الزيادة في فترة السنتين الخواشي
ألف	النفقات المتكررة							
١	القضاة	٤ ٠٩٩ ٨٣٠	٣ ٩٠٠ ٧٩٤	٤ ٣٨٥ ٩٠٠	٢ ٣٣٤ ٣٥٦	٢ ٣٤٩ ١٣٧	٤ ٦٨٣ ٤٠٠	٢٩٧ ٥٠٠
١-١	البدلات السنوية	٢ ٥٢٥ ٢٩٨	٢ ٥٣٩ ٨٧٣	٢ ٧٢٠ ٠٠٠	١ ٣٥٧ ٨٣٠	١ ٣٥٧ ٨٣٠	٢ ٧١٥ ٧٠٠	٤ ٣٠٠-
٢-١	البدلات الخاصة	٧٢٢ ٩٣٢	٦٧٦ ٧٦٠	٧١٩ ٦٠٠	٣٩٤ ٣١٨	٣٩٤ ٣١٨	٧٨٨ ٦٠٠	٦٩ ٠٠٠
٣-١	السفر لحضور الجلسات	٢٤٦ ٣٠٠	٢٣٨ ٢٧١	٢٥٦ ٥٠٠	١٣٢ ٤٢٠	١٣٥ ٢٠١	٢٦٧ ٦٠٠	١١ ١٠٠
٤-١	نظام المعاشات التقاعدية	٤٨٥ ٨٠٠	٣٥٥ ٣٦٣	٥٨٧ ٥٠٠	٤٤٣ ٥٦٨	٤٤٣ ٥٦٨	٨٨٧ ١٠٠	٢٩٩ ٦٠٠
٥-١	نظام التأمين	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٦-١	التكاليف العامة	١١٩ ٥٠٠	٩٠ ٥٢٧	١٠٢ ٣٠٠	٦٢٢٠	١٨ ٢٢٠	٢٤ ٤٠٠	٧٧ ٩٠٠-
٢	قلم المحكمة	٦ ٦٣٢ ٧٠٠	٦ ٣٤٤ ٤٠٠	٦ ٩٨٥ ٨٠٠	٣ ٥٢١ ٥٢٠	٣ ٥٣٣ ١٣٩	٧ ٠٥٤ ٦٠٠	٦٨ ٨٠٠
١-٢	الوظائف الثابتة	٥ ٦٦١ ٥٠٠	٤ ٢٥٠ ٠٦٢	٥ ٦٦٨ ٨٠٠	٢ ٨٩٥ ٢٠٠	٢ ٨٩٥ ٢٠٠	٥ ٧٩٠ ٤٠٠	١٢١ ٦٠٠ (ب)
٢-٢	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين/مبالغ دائنة	١ ٣٠٣ ٥٠٠-		١ ١٤٤ ٦٠٠-	٥٨٥ ٢٠٠-	٥٨٥ ٢٠٠-	١ ١٧٠ ٤٠٠-	٢٥ ٨٠٠-
٣-٢	سداد الضرائب الوطنية	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	٣٠ ٠٠٠-
٤-٢	التكاليف العامة للموظفين	١ ٧٩٢ ٩٠٠	١ ٧٢٤ ٤٨٩	١ ٩٩١ ٩٠٠	٩٩٥ ٩٥٢	٩٩٥ ٩٥٢	١ ٩٩١ ٩٠٠	صفر
٥-٢	العمل الإضافي	٣٩ ٠٠٠	٣٦ ٧٥٣	٣٩ ٠٠٠	١٩ ٥٢٢	١٩ ٥٢٢	٣٩ ٠٠٠	صفر
٦-٢	المساعدة المؤقتة اللازمة للاجتماعات	٢١٣ ٤٠٠	١٨٤ ٨٧٥	٢١٠ ٥٠٠	٩٩ ٨٢٧	١١٠ ٦٩٧	٢١٠ ٥٠٠	صفر
٧-٢	المساعدة العامة المؤقتة	١٣٣ ١٠٠	١١٧ ٣٩٩	١٢١ ١٠٠	٦٠ ٥٦٨	٦٠ ٥٦٨	١٢١ ١٠٠	صفر
٨-٢	التدريب	٦٦ ٣٠٠	٤٥ ٨٢٢	٦٩ ١٠٠	٣٥ ٦٥١	٣٦ ٤٠٠	٧٢ ١٠٠	٣ ٠٠٠
٣	بدل التمثيل	١٢ ٢٠٠	١٢ ١٨٨	١٢ ٨٠٠	٥ ٠٢٤	٥ ٠٢٤	١٠ ٠٠٠	-٢ ٨٠٠
٤	السفر في مهام رسمية	١٧٢ ٢٠٠	١٦٩ ٣٤٨	١٧٧ ٦٠٠	٩١ ٦٩٥	٩٣ ٦٢١	١٨٥ ٣٠٠	٧ ٧٠٠
٥	الضيافة	١٣ ٢٠٠	١٢ ٩٢٩	١٣ ٥٠٠	٦ ٨٩٤	٧ ٠٣٩	١٣ ٩٠٠	٤٠٠

الجزء/الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (تشمل الميزانية التكميلية) ^(١) باليورو	الأداء للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ باليورو	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ باليورو	الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٩ باليورو	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠ باليورو	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ باليورو	النقصان/الزيادة في فترة السنتين
٦	نفقات التشغيل	٢ ٦٥٣ ٧٠٠	٢ ٤٨٣ ٩٣١	٢ ٦٥٤ ١٠٠	١ ٣٧١ ٣٩٠	١ ٤٠٠ ٠٣٧	٢ ٧٧١ ٤٠٠	١١٧ ٣٠٠
١-٦	صيانة الأماكن بما في ذلك الأمن	١ ٩٥٣ ٠٠٠	١ ٩٠٥ ٢٤٥	١ ٩٥٣ ٠٠٠	١ ٠٠٥ ٩٩٧	١ ٠٢٧ ١٢٤	٢ ٠٣٣ ١٠٠	٨٠ ١٠٠
٢-٦	استئجار وصيانة المعدات	٣٣٢ ٦٠٠	٣٠٧ ٦٠١	٣٤٦ ٤٠٠	١٧٨ ٨٢٦	١٨٢ ٥٨١	٣٦١ ٤٠٠	١٥ ٠٠٠
٣-٦	الاتصالات	١٨٢ ٧٠٠	١٤٤ ٨٢٧	١٨٩ ٠٠٠	٩٧ ٥٩٧	٩٩ ٦٤٧	١٩٧ ٢٠٠	٨ ٢٠٠
٤-٦	خدمات ورسوم متنوعة (كما في ذلك الرسوم المصرفية)	٣٧ ٩٠٠	٢٩ ٧٧٩	٣٩ ٥٠٠	٢٠ ٣٧٤	٢٠ ٨٠٢	٤١ ٢٠٠	١٧ ٠٠
٥-٦	اللوازم والمواد	١١٤ ٧٠٠	٨٩ ٤٧٩	١١٨ ٧٠٠	٦١ ٢٩٦	٦٢ ٥٨٣	١٢٣ ٩٠٠	٥ ٢٠٠
٦-٦	الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)	٣٢ ٨٠٠	٧ ٠٠٠	٧ ٥٠٠	٧ ٣٠٠	٧ ٣٠٠	١٤ ٦٠٠	٧ ١٠٠
٧	المكتبية والتكاليف ذات الصلة	٣١٧ ٠٠٠	٣٠١ ٣٢٥	٣١٧ ٠٠٠	١٦١ ٨٢٩	١٦٥ ٢٢٨	٣٢٧ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
١-٧	شراء الكتب والمنشورات	٢٢٧ ٤٠٠	٢١٢ ٢٧١	٢٢٧ ٤٠٠	١١٦ ٠٨٨	١١٨ ٥٢٦	٢٣٤ ٦٠٠	٧ ٢٠٠
٢-٧	تكاليف بدء تشغيل المكتبة							
٣-٧	الطباعة والتجليد الخارجيان	٨٩ ٦٠٠	٨٩ ٠٥٤	٨٩ ٦٠٠	٤٥ ٧٤١	٤٦ ٧٠٢	٩٢ ٤٠٠	٢ ٨٠٠
ثانيا	النفقات غير المتكررة							
٨	الأثاث والمعدات	١٥٠ ٠٠٠	١٤٤ ٤٢٩	١٥٠ ٠٠٠	٧٦ ٥٧٥	٧٨ ١٨٣	١٥٤ ٨٠٠	٤ ٨٠٠
١-٨	شراء المعدات	١٥٠ ٠٠٠	١٤٤ ٤٢٩	١٥٠ ٠٠٠	٧٦ ٥٧٥	٧٨ ١٨٣	١٥٤ ٨٠٠	٤ ٨٠٠
٢-٨	شراء المعدات الخاصة							
٩	التغييرات في المباني			١١٢ ٠٠٠			صفر	١١٢ ٠٠٠-
جيم	التكاليف المتصلة بالقضايا							
١٠	القضاة	١ ٧٩٧ ٨٦٩	١٩ ٦٦٩	١ ٨٥١ ٧٠٠	٩٩٠ ٤٧٢	٩٩٣ ٤١٤	١ ٩٨٣ ٨٠٠	١٣٢ ١٠٠
١-١٠	البدلات الخاصة	١ ٤٤٩ ٩٣٣	٩ ٨٤٠	١ ٤٨٨ ٥٠٠	٨٠٢ ٠٠٧	٨٠٢ ٠٠٧	١ ٦٠٤ ٠٠٠	١١٥ ٥٠٠
٢-١٠	أتعاب القضاة المخصصين	٨٨ ٤٣٦	٠	٩٢ ١٠٠	٤٨ ٣٦٨	٤٨ ٣٦٨	٩٦ ٧٠٠	٤ ٦٠٠
٣-١٠	سفر القضاة إلى الاجتماعات، بما في ذلك القضاة المخصصون	٢٥٩ ٥٠٠	٩ ٨٢٩	٢٧١ ١٠٠	١٤٠ ٠٩٧	١٤٣ ٠٣٩	٢٨٣ ١٠٠	١٢ ٠٠٠
١١	قلم المحكمة	٥٣٨ ٢٠٠	٤ ٦١٦	٥٥٤ ٣٠٠	٢٩٠ ٤٣١	٢٩٠ ٤٣١	٥٨٠ ٩٠٠	٢٦ ٦٠٠
١-١١	المساعدة المؤقتة اللازمة للجلسات	٤٩٣ ٢٠٠	٤ ٦١٦	٥٠٩ ٣٠٠	٢٦٧ ٩٣١	٢٦٧ ٩٣١	٥٣٥ ٩٠٠	٢٦ ٦٠٠
٢-١٠	ساعات العمل الإضافي	٤٥ ٠٠٠	٠	٤٥ ٠٠٠	٢٢ ٥٠٠	٢٢ ٥٠٠	٤٥ ٠٠٠	صفر

الجزء/الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (تشمل الميزانية التكميلية) ^(١)		الميزانية المعتمدة		الميزانية المقترحة		النقصان/الزيادة
		باليورو	باليورو	للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦	للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨	للفترة ٢٠٠٩	للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	
دال	صندوق رأس المال المتداول	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	
المجموع		١٦ ٣٨٦ ٨٩٩	١٣ ٣٩٣ ٦٢٩	١٧ ٢١٤ ٧٠٠	٨ ٨٥٠ ١٨٦	٨ ٩١٥ ٢٥٣	١٧ ٧٦٥ ١٠٠	٥٥٠ ٤٠٠

سعر الصرف ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة = ٠,٦٦١ يورو (سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠٠٨)

(أ) استناداً إلى الوثائق SPLOS/117 و SPLOS/132 و SPLOS/133.

(ب) نظام المعلومات المتعلقة بالميزانية، التكاليف الموحدة للمرتبات، الإصدار ٤، السارية بالنسبة للاهاي للعام ٢٠٠٩.

المرفق الثاني

موظفو الفئة الفنية في قلم المحكمة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠

الرتبة	المهام	عدد الوظائف	التكاليف الموحدة (بدولارات الولايات المتحدة)	صافي التكاليف الموحدة (بدولارات الولايات المتحدة)	مقراتبات الموظفين (بدولارات الولايات المتحدة)	الاقتطاعات الإلزامية من
أمين عام مساعد	المسجل	١	٢٢٧ ٥٧٩	١٨٤ ٤٧٦	٤٣ ١٠٣	
مد-٢	نائب المسجل	١	٢٠٧ ٥٧٠	١٦٩ ٤٢٢	٣٨ ١٤٨	
ف-٥	رئيس الإدارة والتنظيم	١	١٤٩ ٨٨١	١٢٤ ١٦٨	٢٥ ٧١٣	
ف-٥	رئيس خدمات المؤتمرات والخدمات اللغوية	١	١٤٩ ٨٨١	١٢٤ ١٦٨	٢٥ ٧١٣	
ف-٤	أمين مكتبة	١	١٤٠ ٣٤٤	١١٤ ٧٢٥	٢٥ ٦١٩	
ف-٤	رئيس شؤون الميزانية والمالية	١	١٤٠ ٣٤٤	١١٤ ٧٢٥	٢٥ ٦١٩	
ف-٤	مترجم تحريري/مراجع	١	١٤٠ ٣٤٤	١١٤ ٧٢٥	٢٥ ٦١٩	
ف-٤	موظف قانوني	٢	٢٨٠ ٦٨٧	٢٢٩ ٤٤٩	٥١ ٢٣٨	
ف-٣	موظف قانوني/شؤون الإعلام	١	١٠٨ ١٨٠	٩٠ ٤١٥	١٧ ٧٦٥	
ف-٣	موظف تكنولوجيا المعلومات	١	١٠٨ ١٨٠	٩٠ ٤١٥	١٧ ٧٦٥	
ف-٣	مترجم تحريري	١	١٠٨ ١٨٠	٩٠ ٤١٥	١٧ ٧٦٥	
ف-٢	موظف إداري (دعم/إدارة المباني)	١	١٠٨ ١٨٠	٩٠ ٤١٥	١٧ ٧٦٥	
ف-٢	موظف اشتراكات/ميزانية	١	١٠١ ٥٤١	٨٤ ٤٣١	١٧ ١١٠	
ف-٢	موظف قانوني معاون/بحوث	١	١٠١ ٥٤١	٨٤ ٤٣١	١٧ ١١٠	
ف-٢	موظف محفوظات	١	١٠١ ٥٤١	٨٤ ٤٣١	١٧ ١١٠	
ف-٢	صحفي	١	١٠١ ٥٤١	٨٤ ٤٣١	١٧ ١١٠	
المجموع		١٧	٢ ٢٧٥ ٥١٤	١ ٨٧٥ ٢٤٢	٤٠٠ ٢٧٢	
المجموع باليورو (تقريبي)			١ ٦٦٨ ٠٠٠	١ ٣٧٤ ٦٠٠	٢٩٣ ٤٠٠	
مجموع فترة السنتين باليورو (تقريبي)			٣ ٣٣٦ ٠٠٠	٢ ٧٤٩ ٢٠٠	٥٨٦ ٨٠٠	

ملحوظة: تستند الأرقام وسعر الصرف الوارد إلى التكاليف الموحدة للمرتبات، الإصدار ٤، السارية في لاهاي لعام ٢٠٠٩.

المرفق الثالث

موظفو فئة الخدمات العامة في قلم المحكمة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩

الرتبة	المهام	عدد الوظائف	التكاليف الموحدة (بدولارات الولايات المتحدة)	صافي التكاليف الموحدة (بدولارات الولايات المتحدة)	مرتبات الموظفين (بدولارات الولايات المتحدة)	الاقطاعات الإلزامية من
الرتبة الرئيسية						
	مساعد إداري (شؤون الموظفين)	١	١٠٤٤١٣	٧٨٠٦٩	٢٦٣٤٤	
	مساعد إداري (المشتريات)	١	١٠٤٤١٣	٧٨٠٦٩	٢٦٣٤٤	
	منسق مبان	١	١٠٤٤١٣	٧٨٠٦٩	٢٦٣٤٤	
	مساعد نظم حاسوبية	١	١٠٤٤١٣	٧٨٠٦٩	٢٦٣٤٤	
	المنشورات/مساعد شخصي (المسجل)	١	١٠٤٤١٣	٧٨٠٦٩	٢٦٣٤٤	
الرتب الأخرى						
	مساعد إداري	١	٧٦٨١٤	٥٩٠٥٨	١٧٧٥٦	
	مساعد إداري (الاشتراكات)	١	٧٦٨١٤	٥٩٠٥٨	١٧٧٥٦	
	مساعد لشؤون المؤتمرات/الوثائق	١	٧٦٨١٤	٥٩٠٥٨	١٧٧٥٦	
	مساعد مالي	١	٧٦٨١٤	٥٩٠٥٨	١٧٧٥٦	
	مساعد مالي (حسابات الدفع)	١	٧٦٨١٤	٥٩٠٥٨	١٧٧٥٦	
	مساعد لشؤون المكتبة	١	٧٦٨١٤	٥٩٠٥٨	١٧٧٥٦	
	مساعد لغوي/دعم قضائي	٢	١٥٣٦٢٨	١١٨١١٦	٣٥٥١٢	
	مساعد لشؤون الموظفين	١	٧٦٨١٤	٥٩٠٥٨	١٧٧٥٦	
	مساعد شخصي (نائب المسجل)	١	٧٦٨١٤	٥٩٠٥٨	١٧٧٥٦	
	مساعد شخصي (الرئيس)	١	٧٦٨١٤	٥٩٠٥٨	١٧٧٥٦	
	موظف استقبال	١	٧٦٨١٤	٥٩٠٥٨	١٧٧٥٦	
	موظف أمن أقدم/مشرف على المباني	١	٧٦٨١٤	٥٩٠٥٨	١٧٧٥٦	
	موظف أمن/سائق	٢	١٥٣٦٢٨	١١٨١١٦	٣٥٥١٢	
المجموع		٢٠	١٦٧٤٢٧٥	١٢٧٦٢١٥	٣٩٨٠٦٠	
المجموع باليورو (تقريبي)			١٢٢٧٢٠٠	٩٣٥٥٠٠	٢٩١٨٠٠	
مجموع فترة السنتين باليورو (تقريبي)			٢٤٥٤٤٠٠	١٨٧١٠٠٠	٥٨٣٦٠٠	

ملحوظة: تستند الأرقام وسعر الصرف الوارد إلى التكاليف الموحدة للمرتبات، الإصدار ٤، السارية في لاهاي لعام ٢٠٠٩.

المرفق الرابع

مقارنة الاحتياجات من الوظائف
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	مجموع وظائف الفئة الفنية وما فوقها	فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	مجموع وظائف فئة الخدمات العامة	المجموع الكل
١	١	صفر	٢	٥	٤	٤	١٧	٥	١٥	٢٠	٣٧

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	مجموع وظائف الفئة الفنية وما فوقها	فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	مجموع وظائف فئة الخدمات العامة	المجموع الكل
١	١	صفر	٢	٥	٤	٤	١٧	٥	١٥	٢٠	٣٧

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	مجموع وظائف الفئة الفنية وما فوقها	فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	مجموع وظائف فئة الخدمات العامة	المجموع الكل
١	١	صفر	٢	٥	٤	٤	١٧	٥	١٥	٢٠	٣٧

المرفق الخامس

القضاة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ – الأعمال القضائية غير المتصلة بالقضايا

٢٠١٠-٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	بـ		
بالبيورو في إطار	بالبيورو في إطار	بالبيورو في إطار	بـ		
الحد الأدنى والحد	الحد الأدنى والحد	الحد الأدنى والحد	الولايات المتحدة		
الأقصى	الأقصى	الأقصى	الأمريكية		
٢ ٣٢٩ ٤١٦	١ ١٦٤ ٧٠٨	١ ١٦٤ ٧٠٨	١ ١٣٣ ٨٦٧	٢٠×٣/١٧٠ ٠٨٠	١ - البديل السنوي
٢١١ ٧٦٦	١٠٥ ٨٨٣	١٠٥ ٨٨٣	١٠٣ ٠٧٩	٢٠×٢٠×٢٢٠/٣/١٧٠ ٠٨٠	٢ - البديل الخاص (٢٠ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)
٤١٨ ٦٥٦	٢٠٩ ٣٢٨	٢٠٩ ٣٢٨	٣١٦ ٧٣٦	٢٠×٢٨×١,٤×٤٠٤	٣ - بدل الإقامة (٢٨ يوما)
١٠٥ ٨٨٢	٥٢ ٩٤١	٥٢ ٩٤١	٥١ ٥٣٩	٢٠×١٠×٢٢٠/٣/١٧٠ ٨٠٨	٤ - البديل الخاص للأعمال التحضيرية (١٠ أيام/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) خاضع لإذن الرئيس
٥٢ ٣٣٢	٢٦ ١٦٦	٢٦ ١٦٦	٣٩ ٥٩٢	١٠×٧×١,٤×٤٠٤	٥ - بدل الإقامة للأعمال التحضيرية (٧ أيام لعشرة قضاة) خاضع لإذن الرئيس
٣٤٩ ٤١٢	١٧٤ ٧٠٦	١٧٤ ٧٠٦	١٧٠ ٠٨٠	١٧٠ ٨٠٨	٦ - البديل السنوي للرئيس
١٩ ٨٣٠	٩ ٩١٥	٩ ٩١٥	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	٧ - البديل الخاص للرئيس
					٨ - البدلات الخاصة لنائب الرئيس
١٠ ٤٦٦	٥ ٢٣٣	٥ ٢٣٣	٧ ٩١٨	١,٤×٤٠٤×١٤	بدل الإقامة عن ١٤ يوما
٦ ٥٣٦	٣ ٢٦٨	٣ ٢٦٨	٣ ٥١٧	٩٤+(٢٢٠/٣/١٧٠ ٠٨٠)×١٠	البدلات الخاصة عن ١٠ أيام
	١ ٧٥٢ ١٤٨	١ ٧٥٢ ١٤٨	١ ٨٤١ ٣٢٨		المجموع
٣ ٥٠٤ ٢٩٦					المجموع بالبيورو لميزانية فترة السنتين
٣ ٥٠٤ ٣٠٠					المجموع بالبيورو لميزانية فترة السنتين (تقريبي)
٢ ٧١٥ ٦٦٠	١ ٣٥٧ ٨٣٠	١ ٣٥٧ ٨٣٠			مجموع البدلات السنوية بالبيورو (الرئيس والقضاة الآخرون) (البند ١، و ٦-٨)
٧٨٨ ٦٣٦	٣٩٤ ٣١٨	٣٩٤ ٣١٨			مجموع البدلات الخاصة بالبيورو (بما في ذلك بدل الإقامة اليومي) (البندان ٢-٥)

ملاحظة: بدل الإقامة اليومي تحدده لجنة الخدمة المدنية الدولية وهو عرضة للتغيير.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولات الولايات المتحدة ٤٠٤ (علاوة على ٤٠ في المائة بالنسبة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي بالبيورو ٢٦٧ (علاوة على ٤٠ في المائة بالنسبة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠٠٨ = ٠,٦٦١.

السعر الأدنى = ١,٠٢٧٢.

المرفق السادس

التكاليف العامة للقضاة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠

٢٠٠٩ عام		بدولارات الولايات المتحدة	باليورو
١ -	التكاليف العامة للرئيس		
	السفر في أجازة زيارة الوطن	صفر	صفر
٢ -	سداد الضرائب الوطنية ^(أ)	صفر	صفر
٣ -	التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل	٩ ٤١٠	٦ ٢٢٠
	المجموع	٩ ٤١٠	٦ ٢٢٠
٢٠١٠ عام			
١ -	التكاليف العامة للرئيس		
	منحة الإعادة إلى الوطن	١٨ ١٥٤	١٢ ٠٠٠
٢ -	سداد الضرائب الوطنية	صفر	صفر
٣ -	التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل	٩ ٤١٠	٦ ٢٢٠
	المجموع	٢٧ ٥٦٤	١٨ ٢٢٠
	المجموع باليورو لميزانية فترة السنتين		٢٤ ٤٤٠
	المجموع باليورو لميزانية فترة السنتين (تقريبي)		٢٤ ٤٠٠

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠٠٨ = ٠,٦٦١.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة ٤٠٤ (علاوة على ٤٠ في المائة بالنسبة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو ٢٦٧ (علاوة على ٤٠ في المائة بالنسبة للقضاة).

(أ) ينبغي أن تُمول أي مصاريف خاصة بسداد الضرائب من الوفورات في "المعاش التقاعدي للقضاة".

المرفق السابع

التكاليف المتصلة بالقضايا في الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٩

الأعمال القضائية المتصلة بالقضايا

٢٠١٠-٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩		
بالبيورو في إطار الحد الأدنى والحد الأعلى	بالبيورو في إطار الحد الأدنى والحد الأعلى	بالبيورو في إطار الحد الأدنى والحد الأعلى	بالبيورو في إطار الحد الأدنى والحد الأعلى	بالبيورو في إطار الحد الأدنى والحد الأعلى
القضاة				
٤٤٤٧٠٦	٢٢٢٣٥٣	٢٢٢٣٥٣	٢١٦٤٦٥	٢٠×٤٢×٢٢٠/٣/١٧٠.٠٨٠
٦٥٧٨٨٨	٣٢٨٩٤٤	٣٢٨٩٤٤	٤٩٧٧٢٨	٢٠×٤٤×١,٤×٤٠٤
٣٧٠٥٩٠	١٨٥٢٩٥	١٨٥٢٩٥	١٨٠٣٨٨	٢٠×٤٢×٢٢٠/٣/١٧٠.٠٨٠
١٣٠٨٣٠	٦٥٤١٥	٦٥٤١٥	٩٨٩٨٠	١٠×١٧,٥×١,٤×٤٠٤
٢٤٥٧٠	١٢٢٨٥	١٢٢٨٥	١١٩٦٠	٢×٣٨,٥×٣٦٥/٣/١٧٠.٠٨٠
٤٠٧٦٦	٢٠٣٨٣	٢٠٣٨٣	١٩٨٤٣	٢٠×٣٨,٥×٢٢٠/٣/١٧٠.٠٨٠
٣١٤٠٠	١٥٧٠٠	١٥٧٠٠	٢٣٧٥٥	٢×٢١×١,٤×٤٠٤
٢٨٣١٣٦	١٤٣٠٣٩	١٤٠٠٩٧		
٥٣٥٨٦٢	٢٦٧٩٣١	٢٦٧٩٣١	٤٠٥٣٤٢	
٤٥٠٠٠	٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠	٣٤٠٣٩	
٢٥٦٤٧٤٨	١٢٨٣٨٤٥	١٢٨٠٩٠٣	١٤٨٨٥٠٠	
٢٥٦٤٧٤٨				
٢٥٦٤٧٠٠				

(أ) ٦ أسابيع على أساس ٧ أيام في الأسبوع.

(ب) ٦ أسابيع على أساس ٧ أيام في الأسبوع إضافة إلى أيام السفر.

(ج) ٥ أسابيع على أساس ٧ أيام في الأسبوع (على أساس المعدل الذي يحدده اجتماع الدول الأطراف).

(د) أسبوعان ونصف أسبوع على أساس ٧ أيام في الأسبوع.

ملاحظة: بدل الإقامة اليومي تحدده لجنة الخدمة المدنية الدولية، وهو عرضة للتغيير.

بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة ٤٠٤ (علاوة على ٤٠ في المائة بالنسبة للقضاة).

بدل الإقامة اليومي بالبيورو ٢٦٧ (علاوة على ٤٠ في المائة بالنسبة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠٠٨ = ٠,٦٦١.

السعر الأدنى = ١,٠٢٧٢.

المرفق الثامن

نظام المعاشات التقاعدية للقضاة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠

دولارات الولايات المتحدة		يورو
عام ٢٠٠٩		
المعاش التقاعدي لثمانية قضاة متقاعدين بمن فيهم رئيس سابق وأرملتان على قيد الحياة	٣٢٩.٠٥٦	٢١٧.٥٠٦
المعاش التقاعدي لسبعة قضاة بمن فيهم رئيسان سابقان ^١	٣٤٢.٠٠٠	٢٢٦.٠٦٢
المجموع	٦٧١.٠٥٦	٤٤٣.٥٦٨
عام ٢٠١٠		
المعاش التقاعدي لثمانية قضاة متقاعدين بمن فيهم رئيس سابق وأرملتان على قيد الحياة	٣٢٩.٠٥٦	٢١٧.٥٠٦
المعاش التقاعدي لسبعة قضاة بمن فيهم رئيسان سابقان ^١	٣٤٢.٠٠٠	٢٢٦.٠٦٢
المجموع	٦٧١.٠٥٦	٤٤٣.٥٦٨
مجموع ميزانية فترة السنتين	١٣٤٢.١١٢	٨٨٧.١٣٦
المجموع باليورو لميزانية فترة السنتين (تقريبي)		٨٨٧.١٠٠

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠٠٨ = ٠.٦٦١.

(أ) العدد الفعلي للقضاة المتقاعدين لا يمكن أن يتحدد إلا بعد الانتخابات المنعقدة أثناء اجتماع الدول الأطراف في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

المرفق التاسع

صيانة أماكن العمل في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩

ميزانية ٢٠١٠ باليورو	ميزانية ٢٠٠٩ باليورو	ميزانية ٢٠٠٨ باليورو	ميزانية ٢٠٠٧ باليورو	
٣٩٢٨٧٠	٣٨٤٧٨٩	٣٧٦٨٧٥	٣٧٠٣٩٣	أولا - إدارة المرافق
٢٣٧٥٨	٢٣٢٦٩	٢٢٧٩٠	٢٢٢٧٨	ثانيا - لوازم الصيانة
٧٦٤١١	٧٤٨٣٩	٧٣٣٠٠	٧١٦٥٢	إمدادات الغاز
١١٤٦١٧	١١٢٢٦٠	١٠٩٩٥١	١٠٧٤٧٩	إمدادات الطاقة
١٩٣٣٦	١٨٩٣٨	١٨٥٤٨	١٨١٣١	إمدادات المياه
٢١٠٣٦٤	٢٠٦٠٣٧	٢٠١٧٩٩	١٩٧٢٦٢	ثالثا - المرافق (الكهرباء والغاز والمياه)
١٦٨١٥٩	١٦٤٧٠٠	١٦١٣١٢	١٥٩٠٨٥	عقود الصيانة المدرجة
٣٨٦٨	٣٧٨٨	٣٧١٠	٣٦٢٧	الفحص
١٧٢٠٢٧	١٦٨٤٨٨	١٦٥٠٢٢	١٦٢٧١٢	رابعا - عقود الصيانة
٢٢٨١٥	٢٢٣٤٦	٢١٨٨٦	٢١٣٩٤	خامسا - التأمين على الموجودات والتأمين على المسؤولية قبل الغير
٥٢١٢٢	٥١٠٥٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	سادسا - الإصلاحات الطفيفة (بحد أقصى قدره ١٠٠٠ يورو في كل مرة) ^(١)
صفر	صفر	صفر	صفر	سابعا - الإصلاحات الأخرى
١٥٣١٦٨	١٥٠٠١٨	١٤٦٩٣٢	١٤٣٦٢٩	ثامنا - خدمات الأمن (٢٤ ساعة)
١٠٢٧١٢٤	١٠٠٥٩٩٧	٩٨٥٣٠٤	٩٦٧٦٦٨	المجموع
٢٠٣٣١٠٠		١٩٥٣٠٠٠		مجموع ميزانية فترة السنتين (تقريبي)

(أ) على النحو المنصوص عليه في اتفاق أماكن العمل.

المرفق العاشر

التكاليف العامة للموظفين في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ باليورو

تقدير التكاليف العامة للموظفين	
(على أساس التكاليف الفعلية والاحتياجات المقدرة)	
٤٩٣٧٥١,٦٧	الاشتراكات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
٥٨٣٤٤,٠٠	بدل الإعاقة
١٣٦٣٥٢,٩٤	منحة التعليم ^(١)
٤٠ ٠٠٠,٠٠	الإجازة لزيارة الوطن ^(١)
١٩١٠٨,٣٢	بدل لغات
١٨٠٠٤,٠٠	التأمين ضد الحوادث الواقعة أثناء العمل
٦٥٩٠٧,١٦	التأمين الطبي
٤٧٠٠٠,٠٠	إعانة الإيجار
	الاعتماد المتعلق بتناوب الموظفين
٨٨٦٢١,٠٠	الفرقة الفنية (٥,٣١ في المائة)
٢٧٨٦٢,٨٠	فرقة الخدمات العامة (٢,٢٧ في المائة)
١ ٠٠٠,٠٠	تكاليف متنوعة (مبالغ مسددة على سبيل الهبة، بما في ذلك إلغاء إجازة)
٩٩٥٩٥١,٨٩	المجموع باليورو
	للعلم
٢٣١٠ ٠٠٠,٠٠	صافي الوظائف الثابتة
٩٧٠ ٢٠٠,٠٠	التكاليف العامة للموظفين ٤٢ في المائة

(أ) على أساس الأداء لميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.